

تأثير مخاطرة رأس المال في عوائد الاسهم

دراسة تطبيقية في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة 2005_2018

The Effect Of Capital Risk On Equity Returns

An applied study in a sample of banks listed in the Iraq Stock Exchange for the period 2005_2018

<p>الباحث / نوره عبيد ناصر Researcher / Nora Obaid Nasser جامعة كربلاء/ كلية الادارة والاقتصاد University of Karbala / College of Administration and Economics</p>	<p>أ.م.د. زينب مكي البناء . Zainab Makki Al-Bina جامعة كربلاء/ كلية الادارة والاقتصاد University of Karbala / College of Administration and Economics</p>
--	---

الملخص

يهدف هذا البحث الى توضيح اكثر المخاطر التي تواجهها المصارف والتي تكون قد نتجت عن التقريط او عدم التوجيه لرأس المال الممتلك الى المجالات التي تتطلب التغطية لالتزامات المايبة فهي تتمثل بالمخاطرة الرأسمالية، والتي قد تنعكس هذه المخاطر بصورة مباشرة على الاستثمارات وبذلك يكون ذات تأثير على عوائد الاسهم، وعليه فقد اعتمد على بيانات خمسة مصارف من المصارف التجارية العراقية وذلك للفترة من 2005-2018 وهما (مصرف بغداد، مصرف الاهلي العراقي، مصرف سومر التجاري، مصرف التجاري العراقي، مصرف الاستثمار العراقي) . وجرى اختيار هذه المصارف عينة البحث اعتماداً على البيانات المتوفرة لدى الباحث. ومن أجل الحصول على النتائج التي يمكن التوصل اليها وذلك باستخدام مؤشرات كفاية رأس المال الخاصة بمخاطرة رأس المال، وكذلك توضيح المشاكل التي تتولد عنها المخاطرة وانعكاسها على عوائد الاسهم، و اعتمد الباحث على برامج ¹ Excel و SPSSv.22 ، وإن اوضح ما توصل اليه البحث من استنتاجات هي إن الارتفاع في رأس المال الممتلك يؤدي الى انخفاض مخاطر رأس المال أما انخفاض في رأس المال الممتلك يعني ارتفاع في مخاطر رأس المال. اذ إن الارتفاع في مصادر الأموال للمصرف يؤدي الى الحفاظ وتحقيق الحماية للأموال المودعين أما انخفاض في مصادر الاموال يعني الحاق الضرر في المودعين. أما ما يوصي به الباحث وهو اعادة النظر في السياسات التي تتبعها المصارف بتوظيفها لرأس المال الممتلك لكي يكون ذات تأثير ايجابي على المساهمين والمودعين على حد سواء.

الكلمات المفتاحية: رأس المال الممتلك، عوائد الاسهم، مؤشرات

Abstract:

This research aims to clarify the most important risks faced by banks, which may have resulted from negligence or lack of direction of the capital owned to the areas that require coverage for financial obligations, which is represented by the capital risk, which may reflect these risks directly on investments and thus have an impact on equity returns And, accordingly, we have been relying on the data of five banks from the Iraqi commercial banks for the period from 2005-2018 (the Bank of Baghdad, the National Bank of Iraq, the Sumer Commercial Bank, the Commercial Bank of Iraq, the Iraqi Investment Bank). These banks were chosen sample of the research based on the data available to the researcher. In order to obtain the most important results that can be reached, through the use of capital adequacy indicators for capital risk, as well as clarifying the problems that generate the risks and their

• مستل من بحث الدبلوم العالي الموسوم (تأثير مخاطر رأس المال والسيولة في عوائد الاسهم)

reflection on the returns of shares, the researcher has been relied on Excel programs and also SPSSv.22 and the most important thing The research mechanism has reached conclusions that the increase in the owned capital leads to a decrease in the capital risks, whereas a decrease in the owned capital means an increase in the capital risks. As the increase in the sources of funds for the bank leads to the preservation and achievement of protection for the funds deposited, whereas a decrease in the sources of funds means damage to the depositors. As for the most important thing that the researcher recommends, it is to reconsider the policies pursued by the banks by using them for the capital that is owned so that it has a positive impact on shareholders and depositors alike.

Key words: owned capital, stock returns, indices

المقدمة:

إنّ القطاع المصرفي يعدُّ من القطاعات الضرورية الذي يمثل نقطة اساسية في التطورات المالية في اي بلد من بلدان العالم وهي يمثل انعكاساً واضحاً من انعكاسات الانظمة الاقتصادية والمالية، وذلك بتأثيره الكبير في الانشطة المختلفة التي قد يمارسها وذلك بمنح القروض و قبوله للودائع بطرق مختلفة. في هذا البحث سوف توضح واحدة من اكثر المخاطر التي تتعرض لها المصارف هي مخاطرة رأس المال وذلك نتيجة الاستثمارات المفرطة او بسبب الحصول على الاموال او سحب المفاجئ للودائع مما قد يدفع المصرف الى التوجه الى رأس المال الممتلك وهي بمثابة هامش الامان للمودعين وفي ذات الوقت انذار للمساهمين، ويرجع وجود هذه المخاطر الى عدم كفاية رأس المال لامتناس الخسائر التي يمكن ان تحدث، ومن ثمّ فان هذه الخسائر تؤثر على المودعين والدائنين، ولهذا تعتني المصارف المركزية بكفاية رأس المال حيث يعدُّ ضماناً لحقوق المودعين والدائنين، ولهذا اصبح الشغل الشاغل لكثير من الكتاب والباحثين حول كيفية التي يمكن عن طريقها تقليل او تخفيف من هذه المخاطرة وتقليل اثرها على العمل المصرفي، إن مخاطرة رأس المال تشير الى أنّ القيمة السوقية للموجودات تكون دون القيمة السوقية للمطلوبات، أما في حالة الاستحقاق فإنّ المصرف يدفع لجميع الدائنين، حيث تكون مخاطرة رأس المال ذات الارتباط الوثيق بالرافعة المالية (الدين / حقوق الملكية)، وفي هذا البحث قد جرى التركيز على متغيرين هما مخاطرة رأس المال و عوائد الاسهم هي الثروة المتولدة عن مستوى الخطر معين عند الاستثمار لمدة معينة وبكفاءة ، وإنّ العائد يتغير وفق مستوى الخطر فكلما زاد مستوى الخطر زاد معدل العائد المطلوب تحقيقه على الاستثمار .

ويتمثل هذا البحث في أربعة محاور هما:

المحور الاول: منهجية البحث

المحور الثاني: الجاني النظري للبحث

المحور الثالث: الاختبار فرضيات البحث

المحور الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

المحور الاول/ منهجيه البحث

اولاً : مشكلة البحث

إنّ المشكلة التي يعاني منها المصارف التجارية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية هي انخفاض عوائد الاسهم للمصارف ويرجع ذلك إلى عوامل وظروف مختلفة كالظروف السياسية والاقتصادية والأمنية التي يمر بها البلد. ويمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤلات الآتية: -

- هل تؤثر مخاطرة رأس المال في عوائد الاسهم؟
- كيف يمكن الحد من المخاطر المصرفية؟

ثانياً: اهمية البحث

تتمثل أهمية البحث بالنقاط الآتية: -

- 1- اهمية بيان اسباب انخفاض عوائد الاسهم في المصارف التجارية عينة البحث.
- 2- اهمية دراسة أثر مخاطرة رأس المال في عوائد الاسهم للمصارف التجارية عينة البحث.
- 3- اهمية بيان اسباب ارتفاع مخاطر رأس المال في المصارف التجارية عينة البحث.

ثالثاً: اهداف البحث:

يهدف البحث الى:

- 1- معرفت تأثير المخاطر التي تحدث في رأس المال على الاسهم في المصارف العراقية.
- 2- التعرف على اسباب حدوث هذه المخاطر في رأس المال

رابعاً: فرضية البحث

- الفرضية الاولى: تعمل المصارف للحدّ من مخاطر رأس المال لتحقيق الاهداف الرئيسية للمساهمين.
- الفرضية الثانية: لا يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين مخاطر رأس المال وعوائد الاسهم للمصرف.
- الفرضية الثالثة: لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمخاطر رأس المال في عوائد الاسهم للمصرف.

خامساً: مجتمع وعينة البحث

يتضمن مجتمع البحث جميع المصارف العراقية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية، أما عينة البحث فتتمثل في خمسة مصارف هي (مصرف بغداد، مصرف الاهلي العراقي، مصرف الاستثمار العراقي، مصرف التجاري العراقي، مصرف سومر العراقي).

سادساً: مؤشرات التحليل والاختبار

1- مؤشرات كفاية رأس المال

ففي موضوع الدراسات اعتمد على مؤشرين من مؤشرات للغرض الاختبار والتحليل

- نسبة رأس المال الممتلك الى الودائع: ويجري احتسابه بالمعادلة الآتية: (الكروي، 2015: 15)

رأس المال الممتلك

نسبة رأس المال الممتلك الى الودائع = _____ .%100
مجموع الودائع

- نسبة رأس المال الممتلك الى الموجودات: ويجري احتسابه من المعادلة الاتية: (الكروي، 2015: 15)

رأس المال الممتلك

نسبة رأس المال الممتلك = _____ .%100
مجموع الموجودات

2- عوائد الاسهم

اذ جرى احتساب عوائد الاسهم بالمعادلة الاتية: (الميالي، 2019: 11)

$$Rit = \ln(Pit) - \ln(Pit-1)$$

Rit: يمثل العائد السنوي للسهم لسنة الحالية .

Pit: سعر الاغلاق السنوي للسهم في السنة الحالية.

Pit: سعر اغلاق السنوي للسهم في السنة السابقة.

المحور الثاني الجانب النظري للبحث

المطلب الاول: مفهوم وطبيعة مخاطرة رأس المال

اولاً// مفهوم مخاطرة رأس المال

تتعرض المصارف في العصر الحالي الى العديد من المخاطر ويعود السبب في ذلك الى التطورات المتسارعة في مختلف الانشطة ولاسيما بعد ظهور العديد من المنتجات الجديدة و انشاء خدمات استثمارية جديدة والتوسع في مجال المحافظ الائتمانية عدا التطورات التكنولوجية الهائلة وتطور انظمة الاتصالات والمعلومات ، وبهذا اصبح من الواجب على المصارف ان تتخذ اجراءاتها اللازمة للتعرف على هذه المخاطر والحد من اثارها و وضع الاجراءات المناسبة لها ،اذ تكون المخاطر في جوهر معظم المحاولات البشرية وهي تمثل قوة ديناميكية في كل مجالات الحياة لا يمكن لأي فرد تجاهلها (الراوي، 2009:5). فالمخاطرة هي أي فعل او اجراء او حدث معين يتسبب بخسارة جزئية او كلية في رأس المال للمصرف ومن ثم يهدد ارباحها او قدرتها للتنافس والبقاء (Lukic, 2015:269). اذ ان هناك العديد من الانواع للمخاطر تعدُّ الزيادة والتنوع في المخاطر التي تتعرض لها المصارف من اهم الصعوبات التي تواجهها ، والتي تكون ذات تأثير كبير وفاعل في عملياتها وفي قدرتها على تحقيق اهدافها ،حتى اصبحت من السمات الرئيسية لبيئة المصارف التي تتسم بدرجة عالية من

المخاطرة، وهناك العديد من الاسباب التي تؤدي الى عدم التأكد في البيئة المصرفية وهي كالاتي (ال شيبب، 2012:257):

- انفتاح الاسواق المالية في ظل ما يسمى العولمة الالكترونية.
- تنوع مصادر المخاطر الداخلية والمصادر الخارجية والبيئية والتكنولوجية والمالية والسياسية.
- تزايد أثر العامل للأخلاقي نتيجة عدم التزام العاملين وبخاصة في الادارات العليا وبأخلاقيات الاعمال مثل (الرشاوي، وعدم الافصاح عن حقائق الغش، التزوير في الوثائق الرسمية).

أما المخاطرة الرأسمالية تشير الى مقدار الانخفاض في قيمة الموجودات المصرفية قبل تعرض موقف الدائنين والمودعين الى الخطر وهذا يعني ان المصرف يمتلك نسبة رأس المال الى الموجودات 10% يمكنه تحمل انخفاض في قيمة موجوداته أكثر من المصرف الذي لديه 5%. إنَّ قياس مخاطرة رأس المال تجري بمعرفة نسبة تغطية رأس المال الى الموجود 10%. إن مخاطر رأس المال تظهر وجود علاقة طردية مع العائد على حق الملكية، أي زيادة في رأس المال تؤدي الى زيادة في العائد على حق الملكية (المياي، 2019: 36)

مؤشرات كفاية رأس المال

1- نسبة رأس المال الممتلك الى الودائع
يقيس هذا المؤشر على قدرة المصرف على امتصاص الخسائر الناجمة من نشاطاته إنَّ هذا الارتفاع في هذه النسبة يعدّ مصدر أمان للمودعين (الكروي، 2015: 15).

$$\text{رأس المال الممتلك} \\ \text{نسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي الودائع} = \frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{اجمالي الودائع}} \times 100\%$$

2- نسبة رأس المال الممتلك الى القروض
يقيس هذا المؤشر مدى قدرة المصرف على استخدام رأس المال الممتلك لمواجهة المخاطر المتعلقة باسترداد جزء من اموال المستثمرة في القروض، ويعد من المقاييس الاساسية في كفاية رأس المال الممتلك. (الكروي، 2015: 15)

$$\text{رأس المال الممتلك} \\ \text{نسبة رأس المال الممتلك الى القروض} = \frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{القروض}} \times 100\%$$

3- نسبة رأس المال الممتلك الى الموجودات الخطرة
هذه النسبة تقيس قدرة المصرف على استخدام رأس المال الممتلك لمواجهة المخاطر المتعلقة باسترداد جزء من اموال المستثمرين في الموجودات الخطرة (الكروي، 2015: 15).

رأس المال الممتلك

نسبة رأس المال الممتلك الى الموجودات الخطرة = _____ %100.
الموجودات الخطرة

4- نسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي الموجودات

هذه النسبة تقيس مدى قدرة رأس المال الممتلك على تمويل موجوداته الكلية اذ إنَّ زيادة هذه النسبة تدلّ على تحقيق أفضل حماية للمودعين ولكن في الوقت ذاته الى احداث انخفاض في معدل العائد على رأس المال الممتلك وهذا قد يلحق الضرر بالمساهمين (الكروي، 2015: 15).

رأس المال الممتلك

نسبة رأس المال الى اجمالي الموجودات = _____ %100.
اجمالي الموجودات

5- نسبة رأس الممتلك الى الاستثمارات

تظهر هذه النسبة مدى قدرة المصرف على تحمل الخسائر الناتجة عن هبوط القيمة الاستثمارات فان ضعف هذه النسبة تُبين إنَّ المصرف قد اعتمد على الودائع في تحمل الخسائر (الكروي، 2015: 15).

رأس المال الممتلك

نسبة رأس المال الممتلك الى الاستثمارات = _____ %100.
مجموع الاستثمارات

ففي هذا البحث قد جرى الاعتماد على نسبتين هما

رأس المال الممتلك الى الودائع.

رأس المال الممتلك الى اجمالي الموجودات.

فقد جرى الاعتماد على هذين النسبتين وذلك بسبب توفر البيانات والمعلومات الكافية

المطلب الثاني: عوائد الاسهم

أولاً : مفهوم العائد

إنَّ المستثمرين في الاسواق المالية يواجهون العديد من المنتجات والتي يمكن عن طريقها يجري اتخاذ القرار ومن اهم هذه المنتجات هي الاسهم، وبالنظر الى المخاطر العالية التي تكون مرتبطة مع الاعمال التجارية الا إنها تعدُّ المصدر الاول لتمويل الشركات والتي تأتي بشكل استثمارات من مؤسسيها في الاسهم (Gitman et,al,2012:244).

العائد على أنَّه الدخل الناتج عن الاستثمار او الارباح والخسائر المتحققة من استثمار معين خلال فترة زمنية معينة (Gitman,2009:214). ويُعرّف كذلك على أنَّه التضحية بالعوائد اليوم مقابل تلقي او تحقيق المزيد من الاموال والارباح في المستقبل (Brigham&Houston,2009:112).

إن تحقيق العوائد قد ترتبط بمدى قدرته على اداره العمليات الانتاجية وبالشكل الذي يمكن عن طريقه الحصول على العوائد نتيجة استثمار رؤوس الاموال، اذ إنَّ تحقيق العوائد يرتبط بشراء الموجودات الثابتة الانتاجية التي تساهم في زيادة حجم التدفقات النقدية، هذه العوائد قد تتعرض للعديد من العوامل الداخلية والخارجية والتي قد تؤدي لخفض ورفع العوائد. فقد لاحظ الباحث عن طريق الأدبيات والابحاث أن هناك العديد من المفاهيم الخاصة بالعائد والتي قد تعكس رؤية و وجهات نظر الباحثين المختلفة حول العائد فقد عرّفه (Nothrup,2004:103) هو دالة القياس التي يمكن عن طريقها الحكم على مدى نجاح الاستثمار في تحقيق ارباحه ، وأما (Walker,2005:6) فهو يتفق معه على أن العائد هو دالة الاثبات على مدى نجاح الاستثمار كونه يتجه الاتجاه الصحيح الذي يحقق الاهداف المرسومة والمتمثلة في الارباح .

ويوجد هناك العديد من الانواع للعوائد الاسهم:

1- العائد على الاستثمار

يعدُّ معدل العائد على الاستثمار هو أحد مؤشرات الربحية و هو اداة لقياس الاداء التشغيلي للمصرف، ويمكن حساب معدل العائد على الاستثمار بقسمة الارباح قبل الفوائد والضريبة على مجموع تمويل المستثمر في الموجودات للمنشأة وبما في ذلك التمويل الممتلك والمقترض (العامري، 2010:47).

2-العائد الرأسمالي

وهو العائد الذي يتحقق نتيجة ارتفاع القيمة السوقية للموجود المستثمر في نهاية المدة كما كانت عليه عند شراء الموجودات في بداية المدة (هندي، 2000:172).

3-العائد المتحقق

هو معدل العائد الذي حصل عليه المستثمر فعلياً من استثماره للأسهم العادية عن المُدد السابقة. ومعدل العائد الاجمالي المتحقق يساوي حاصل قسمة مجموع العائدين الايرادي والرأسمالي على السعر الأولي للسهم. وعندما لا يكون هناك مقسوم أرباح موزع فأن معدل العائد المتحقق للسهم (R_j) يكون مساوياً للعائد الرأسمالي فقط وكالاتي (الغانمي، 2015: 41):-

$$R_j = \frac{P_1 - P_0}{P_0}$$

4-العائد المتوقع او المطلوب

معدل العائد المطلوب (أو المتوقع من قبل المستثمر) يمثل العائد الضروري لتعويض المستثمر عن المخاطرة التي تتطوي عليها عملية الاستثمار. ويستخدم نموذج تسعير الموجودات الرأسمالية لتحديد معدل العائد المطلوب أو المتوقع على الموجودات. ويأخذ النموذج في حساب حساسية عائد الموجودات للمخاطر غير الممكنة للتوزيع (المعروفة باسم المخاطر النظامية أو مخاطر السوق) والتي تمثل بمعامل البيتا وكذلك العائد المتوقع من السوق والعائد الخالي من المخاطرة (الغانمي، 2015: 41).

المحور الثالث الجانب العملي للبحث

المطلب الاول: مؤشرات كفاية رأس المال

خصص هذا المحور لتحليل مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي وعوائد الاسهم بالتقارير السنوية للمصارف الاهلية العراقية عينة البحث وهي (مصرف بغداد، مصرف التجاري العراقي، مصرف الاستثمار العراقي، مصرف الاهلي العراقي، مصرف سومر التجاري) للمدة من 2005-2018 اذ اعتمد على مؤشرين هما (نسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي الودائع، نسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي الموجودات) ويجري حسابها كما يأتي:

اولاً-نسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي الموجودات

تشير هذه النسبة على مدى قدرة المصرف على استخدام رأس المال الممتلك في تمويل موجوداته حيث إن ارتفاع هذه النسبة يعني تحقيق حماية أفضل للأموال المودعين وهو ما يهدف الى تحقيقه البنك المركزي ، و لكن في الوقت نفسه قد تؤدي الى إحداث انخفاض في معدل العائد على رأس المال الممتلك مما يلحق الضرر للمساهمين ويمكن احتساب هذه النسبة بقسمة رأس المال الممتلك لجمالي الموجودات وبالرغم من ان هذه النسبة من النسب التقليدية التي ينظر اليها البنك المركزي بشيء من الاهتمام عند قياس مدى كفاية رأس المال الممتلك

جدول (1) نسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي الموجودات للمصارف عينة البحث

المتوسط	سومر التجاري	الاهلي العراقي	الاستثمار العراقي	التجاري العراقي	بغداد	السنة
37.76%	66.48%	42.35%	22.14%	40.27%	17.58%	2005
38.95%	59.43%	60.01%	18.58%	38.75%	17.96%	2006
38.62%	57.25%	54.59%	29.71%	30.63%	20.92%	2007
37.58%	64.17%	44.05%	29.74%	32.76%	17.19%	2008
40.81%	62.38%	55.05%	32.64%	40.40%	13.61%	2009
41.39%	63.16%	49.20%	35.94%	46.31%	12.36%	2010
45.29%	63.06%	57.09%	35.73%	54.63%	15.95%	2011
40.11%	58.75%	45.86%	31.19%	48.80%	15.93%	2012
41.06%	63.25%	31.07%	35.80%	58.71%	16.50%	2013
46.96%	61.91%	42.82%	50.79%	63.30%	16.00%	2014
50.94%	71.33%	48.60%	50.98%	66.09%	17.72%	2015
53.16%	75.94%	49.64%	50.15%	66.52%	23.56%	2016
50.78%	68.56%	47.31%	49.34%	63.29%	25.40%	2017
40.51%	65.54%	49.04%	0.05%	63.96%	23.95%	2018
43.14%	64.37%	48.33%	33.77%	51.03%	18.19%	المتوسط

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على Excel

1-مصرف بغداد

اظهرت النتائج في الجدول (1) إن أعلى نسبة سجلها المصرف كان في عام (2017) اذ بلغت (25.40%) أما ثاني أعلى نسبة كان في عام (2018) اذ بلغت نسبته (23.95%) وتلاها في عام (2016) اذ بلغ (23.56%) أما ادنى نسبة سُجلت في المصرف كان في عام (2010) اذ بلغ (12.36%) .ويرجع السبب الزيادة والنقصان في الموجودات للتشريعات التي وضعها البنك المركزي والعوامل الاقتصادية والسياسية التي يمرُّ بها البلاد.

2-مصرف التجاري العراقي

يعرض الجدول (1) نتائج تحليل بيانات المصرف التجاري العراقي والذي يوضح إن المصرف سجل أعلى نسب لرأس المال المصرف لإجمالي الموجودات في عام 2016 اذ بلغ (66.52%) وفي عام 2015 سجل ثاني اعلى نسبة اذ بلغ (66.09%) وتلاها في عام 2018 اذ سجل (63.96%) أما أدنى نسبة كان في عام 2007 اذ بلغ (30.63%) الملاحظة للبيانات الخاصة بالمصرف المبحوث أنها كانت متفاوتة بين ارتفاع وانخفاض حيث إنَّ الارتفاع يكون أفضل للمصرف والمودعين أما الانخفاض يكون الافضل من جهة المساهمين.

3-مصرف الاستثمار العراقي

اظهرت النتائج الجدول (1) أنه أعلى نسبة سجلها المصرف كان في عام (2015) اذ بلغت (50.98%) أما في عام (2014) سجل ثاني أعلى نسبة اذ بلغت (50.79%) أما ثالث أعلى نسبة كان في عام (2016) اذ بلغت (50.15%) أما في عام (2018) سجل المصرف ادنى نسبة اذ بلغت (0.05%) نلاحظ عن طريق البيانات أن الارتفاع في النسب عاد بصورة افضل للمصرف والمودعين وبشكل سيء للمساهمين والعكس في سنوات الانخفاض في النسب عاد بشكل أفضل للمساهمين وسيء للمصرف والمودعين، وتقود أسباب الارتفاع والانخفاض في النسبة الى إنَّ المصرف ملتزم بقواعد السلطات الرقابية وبمفردات لجنة بازل لذا اصبح حجم عمل المصرف مرتبط بحقوق المساهمين.

4-مصرف الاهلي العراقي

من الجدول (1) نلاحظ أنَّ المصرف الاهلي سجل خلال العام (2006) اعلى نسبة اذ بلغ (60.01%) أما في العام (2011) سجل ثاني اعلى نسبة لرأس المال لإجمالي الموجودات والتي بلغت (57.09%) وتلاها في عام (2009) ليسجل (55.05%) ومن ثم بدأت النسبة بالانخفاض فتكون ادنى نسبة رأس المال لإجمالي الموجودات في عام (2013) اذ بلغت (31.07%). وحصل الارتفاع في حجم الموجودات المصرفية قياساً برأس المال المنخفض لنفس السنة على الرغم من التفاوت بين مؤشرات المصرف بين ارتفاع وانخفاض الا إنه له القدرة على تمويل موجوداته وإن كانت نسبة رأس المال الممتلك ضعيفة أما باقي النسبة يجري تمويلها من أموال الآخرين .

5-مصرف سومر التجاري

يعرض الجدول (1) نتائج تحليل بيانات مصرف سومر التجاري والذي يوضح أنَّ المصرف سجل أعلى نسبة (2016) اذ بلغت (75.94%) أما ثاني اعلى نسبة كان في عام 2015 اذ بلغ (71.33%) وتلاها في عام 2017 ليلبغ (68.56%) أما ادنى نسبة سجلها مصرف سومر التجاري كان في عام 2007 اذ بلغ (57.25%) ومن البيانات التي جرى توضيحها في الجدول بصورة عامة وبيانات الخاصة بمصرف سومر

نلاحظ أنّ هناك تفاوت في النسب بين ارتفاع وانخفاض وهذا التفاوت يبين قدرة المصرف على حماية افضل للمودعين، وكذلك قدرته على مواجهة الخسائر التي يتعرض لها المصرف عن طريق استثمار امواله بهذه الموجودات بشكل عام وبالقروض بشكل خاص.

ثانياً: نسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي الودائع

اعتمدت الدراسة هذه النسبة بقسمة رأس المال الممتلك الى مجموع الودائع، وتشير هذه النسبة الى مدى قدرة المصرف على رد الودائع من رصيد رأس المال الممتلك. وتقاس هذه النسبة مدى قدرة المصرف على تلبية الطلبات المودعين من رأس المال الممتلك عند الحاجة لذلك، وإن لهذه النسبة اهمية بإعطائها صورة أفضل عن مدى كفاية رأس المال الممتلك بمعنى قدرة البنك المركزي أن يتقاضى الزيادة الطفيفة في الموجودات الخطرة وإن الارتفاع في هذه النسبة تعني الحماية للمودعين التي قد تعوضهم عن المخاطر الاضافية الناجمة عن زيادة الموجودات الخطرة، ولذا سوف يجري توضيحها بشكل مفصل وبالتسلسل الاتي:

جدول (2) نسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي الودائع للمصارف عينة البحث

المتوسط	سومر التجاري	الاهلي العراقي	الاستثمار العراقي	التجاري العراقي	بغداد	السنة
132.84%	421.07%	98.89%	39.81%	80.54%	23.90%	2005
107.94%	192.93%	201.19%	28.96%	90.94%	25.66%	2006
103.28%	226.85%	146.67%	35.51%	75.26%	32.10%	2007
118.66%	349.28%	89.07%	51.79%	78.64%	24.55%	2008
121.81%	297.05%	137.25%	57.09%	100.65%	17.02%	2009
109.06%	231.85%	106.88%	71.06%	120.26%	15.25%	2010
147.50%	329.07%	144.40%	72.21%	164.01%	27.83%	2011
115.19%	242.04%	108.39%	67.43%	132.43%	25.67%	2012
143.69%	262.41%	61.09%	160.61%	210.70%	23.63%	2013
165.17%	340.16%	109.64%	118.27%	236.05%	21.74%	2014
181.51%	306.09%	150.03%	111.66%	307.07%	32.70%	2015
195.78%	394.81%	192.95%	114.09%	239.47%	37.59%	2016
164.93%	297.99%	154.67%	115.07%	216.43%	40.49%	2017
166.42%	332.43%	135.86%	118.66%	211.04%	34.10%	2018
140.98%	301.72%	131.21%	83.02%	161.68%	27.30%	المتوسط

المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على Excel

1- مصرف بغداد

اظهرت النتائج في الجدول (2) إنّ أعلى نسبة سجلها المصرف كان في عام (2017) اذ بلغت هذه النسبة (40.49%) أمّا ثاني أعلى نسبة سجله المصرف كان في عام (2016) اذ بلغت (37.59%) وتلاها في عام (2018) ليسجل نسبة (34.10%) وهذه الزيادة في المصرف تشير الى مدى قدرة المصرف على رد

الودائع من رصيد رأس المال الممتلك أما أدنى نسبة جرى تسجيلها في المصرف كان في عام (2010) إذ بلغت (15.25%).

2- مصرف التجاري العراقي

تبين من الجدول (2) إن أعلى نسبة جرى تسجيلها في عام (2015) بلغت (307.07%) أما ثاني أعلى مؤشر كان في عام (2016) إذ بلغت (239.47%) وتلاها في عام (2014) ليسجل ثالث أعلى مؤشر سجله المصرف إذ بلغت (236.05%) إن هذا الارتفاع في المؤشرات المصرف يشير لقدرة على رد الودائع من رصيد رأس المال الممتلك أما في عام (2007) جرى تسجيل أدنى نسبة حققها المصرف إذ بلغت (75.26%).

3- مصرف الاستثمار العراقي

أظهرت النتائج في الجدول (2) إن أعلى نسبة جرى تحقيقها من قبل المصرف الاستثمار العراقي كان في عام (2013) إذ بلغت (160.61%) أما في عام (2018) جرى تسجيل ثاني أعلى نسبة إذ بلغت (118.66%) أما ثالث أعلى نسبة كانت في عام (2014) إذ بلغت (118.27%) ويشير هذا الارتفاع في النسب مدى قدره المصرف على رد الودائع من رصيد رأس المال الممتلك المتمثل (الأرباح المحتجزة ورأس المال المدفوع والاحتياطيات) أما أدنى مؤشر جرى تسجيله في المصرف كان في عام 2006 إذ بلغ حوالي (28.96%).

4- المصرف الاهلي العراقي

تبين نتائج التحليل في الجدول (2) إن أعلى نسبة لرأس المال لإجمالي الودائع حققها المصرف في عام (2006) إذ بلغت (201.19%) أما ثاني أعلى نسبة كانت في عام (2016)، إذ بلغت هذا الارتفاع نسبه (192.95%)، أما ثالث أعلى نسبة كانت في عام (2017) إذ بلغت (154.67%) أما أدنى نسبة جرى تسجيله في المصرف كان في عام (2013) إذ بلغت (61.09%). إذ نلاحظ عن طريق البيانات إن هناك ارتفاع وانخفاض في النسب إلا إن المصرف له القدرة على تلبية طلبات المودعين وشهدت عام (2013) نمو في رأس المال وحجم الودائع.

5- مصرف سومر التجاري

أظهرت النتائج في الجدول (2) إن أعلى نسبة جرى تحقيقها في المصرف كان في عام (2005) إذ بلغت (421.07%) أما في عام (2016) بلغت ثاني أعلى نسبة إذ بلغت (394.81%). أما في عام (2008) بلغت ثالث أعلى نسبة إذ بلغت (349.28%) أما أدنى نسبة فقد تمثل في عام (2006) إذ بلغت (192.93%) عن طريق البيانات الموضحة في الجدول (5) بشكل عام والخاصة، بمصرف سومر التجاري بصوره خاصة نلاحظ أن هناك تراوح في المؤشرات بين ارتفاع وانخفاض إلا أن هذا التراوح ليس ذات تأثير على المصرف إذ يمكن للمصرف القدرة على تلبية وتوفير طلبات مودعيه من رأس المال الممتلك.

المطلب الثاني: عوائد الاسهم

خصص هذا المطلب لدراسة وتحليل عوائد الاسهم بالتقارير السنوية للمصارف الاهلية العراقية عينة البحث وهي (مصرف بغداد، مصرف التجاري العراقي، مصرف الاستثمار العراقي، مصرف الاهلي العراقي، مصرف سومر التجاري) وللمدة من 2005_2018 وقد جرى احتساب عوائد الاسهم للمصارف عينة البحث بالمعادلة الآتية:

اللوغاريتم الطبيعي لسعر الاغلاق الحالي - اللوغاريتم الطبيعي لسعر الاغلاق السابق = عوائد الاسهم

ولذا سوف يجري تحليل المصارف عينه البحث وكما مبين في الجدول (3):

جدول (3) عوائد الأسهم للمصارف عينة البحث

السنة	بغداد	التجاري العراقي	الاستثمار العراقي	الاهلي العراقي	سومر التجاري	المتوسط
2005	-0.93	1.22	-1.01	-1.38	0.35	0
2006	-1.16	-2.73	-1.10	-1.32	-0.85	-1.43
2007	0.44	0.04	0.00	0.00	-0.48	0.00
2008	-0.34	-0.16	-0.21	-0.15	0.00	-0.17
2009	0.11	0.23	0.42	-0.03	0.00	0.15
2010	-0.31	-0.04	-0.25	-0.07	-0.11	-0.16
2011	0.66	-0.09	-0.27	0.05	0.01	0.07
2012	-0.66	0.00	0.06	-0.01	0.22	-0.08
2013	0.13	-0.32	-0.04	-0.02	-0.02	-0.05
2014	-0.28	-0.33	0.03	0.09	0.00	-0.10
2015	-0.28	-0.48	-0.39	-0.49	-0.05	-0.34
2016	-0.25	0.16	-0.13	-0.29	-0.05	-0.11
2017	-0.40	0.02	-0.36	0.14	0.00	-0.12
2018	-0.74	-0.04	-0.41	-0.32	0.00	-0.30
المتوسط	-0.29	-0.18	-0.26	-0.27	-0.07	-0.21

المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على Excel

1- مصرف بغداد

اظهرت النتائج في الجدول (3) ان اعلى معدل عائد قد سجله مصرف بغداد كان في عام (2011) اذ بلغ (0.66) امّا ثاني اعلى معدل كان في عام (2007) اذ بلغ (0.44) امّا ثالث اعلى معدل كان في عام (2013) اذ بلغ (0.13). ويدل ذلك على ارتفاع وتيرة النشاط الاقتصادي في المصرف خلال هذه الاعوام، امّا اذنى معدل عائد قد سجله المصرف كان في عام (2005) اذ بلغ (-0.93) امّا ثاني اذنى معدل عائد كان في عام (2018) اذ بلغ (-0.74). وهذا يدل على انخفاض في وتيرة النشاط الاقتصادي للمصارف في هذه الاعوام.

2- مصرف التجاري العراقي

تبين بتحليل النتائج في الجدول (3) ان اعلى معدل عائد قد سجله المصرف كان في عام (2005) اذ بلغ (1.22)، امّا ثاني اعلى معدل عائد كان في عام (2009) اذ بلغ (0.23)، امّا ثالث اعلى معدل عائد قد سجله المصرف التجاري العراقي كان في عام (2016) اذ بلغ (0.16). وهذا يدل على أنّ النشاط الاستثماري والاداء الاقتصادي للمصرف في حالة ارتفاع، اما اذنى معدل عائد كان في عام (2006) اذ بلغ (-2.73). وهذا يدل على أن هناك انخفاض في النشاط الاستثماري والاداء الاقتصادي للمصرف في هذا العام .

3- مصرف الاستثمار العراقي

اظهرت النتائج في الجدول (3) ان اعلى معدل عائد للأسهم قد حققه المصرف كان في عام (2009) اذ بلغ (0.42). أما ثاني معدل عائد للأسهم كان في عام (2012) اذ بلغ (0.06) أما ثالث اعلى معدل عائد للأسهم في المصرف كان في عام (2014) اذ بلغ (0.03). وهذا الارتفاع يدل على ارتفاع وتيرة النشاط الاقتصادي والاستثماري للمصرف، أما أدنى معدل عائد للأسهم المصرف كان في عام (2006) اذ بلغ (1.10-)، أما ثاني أدنى معدل عائد كان في عام (2005) اذ بلغ (1.01-). وهذا الانخفاض في معدلات عوائد الاسهم للمصرف يمكن أن يعود للضعف الحاصل في سوق الاوراق المالية العراقية.

4- مصرف الاهلي العراقي

نشاهد من نتائج تحليل الجدول (3) أن اعلى معدل عوائد الاسهم للمصرف الاهلي العراقي كان في عام (2017) اذ بلغ (0.14) اما ثاني اعلى معدل عائد كان في عام (2014) اذ بلغ (0.09) أما ثالث اعلى معدل عائد كان في عام (2011) اذ بلغ (0.05). ويعود السبب الى الارتفاع في معدلات العائد الى ارتفاع وتيرة النشاط الاقتصادي والاستثماري للمصرف، أما أدنى معدل عائد للأسهم قد سجلها المصرف في عام (2005) (1.38-) أما ثاني أدنى معدل كان في عام (2006) اذ بلغ (1.32-). ويمكن أن يعود السبب لانخفاض في معدلات العائد للضعف الحاصل في سوق الاوراق المالية العراقية خلال هذه المدة.

5- مصرف سومر التجاري

يتبين من نتائج الجدول (3) ان اعلى معدل لعوائد الاسهم لمصرف سومر التجاري كان في عام (2005) اذ بلغ (0.35)، أما ثاني اعلى معدل كان في عام (2012) اذ بلغ (0.22)، أما ثالث اعلى معدل عائد للأسهم كان في عام (2011) اذ بلغ (0.01). ويمكن أن يعود هذا الارتفاع الى ارتفاع النشاط الاستثماري لهذه المصارف، أما ادنى معدل عائد قد سجله المصرف كان في عام (2006) اذ بلغ (0.85-) اما ثاني ادنى معدل عائد كان في عام (2007) اذ بلغ (0.48-). ويمكن أن يعود السبب الى ضعف وتيرة النشاط الاقتصادي خلال هذه المدة.

يتضح مما سبق أن عوائد الأسهم للمصارف منخفضة وإن المصارف لديها مخاطر رأسمال مرتفعة ومن ثمّ عليه رفض فرضية والتي مفادها (تعمل المصارف على الجّد من مخاطر رأس المال لتحقيق الاهداف الرئيسية للمساهمين)

المحور الرابع تحليل فرضيات الاختبار

اولاً: تحليل علاقة الارتباط الفرضيات

• الفرضية الثانية: -لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين مخاطر رأس المال وعوائد الاسهم للمصرف.

وتتفرع من هذه الفرضية فرضيتان فرعية.

أ- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين نسبة رأس المال الممتلك الى الموجودات وعوائد الاسهم للمصرف.

يظهر في الجدول (4) وجود علاقة ارتباط عكسي ضعيف جداً ما بين نسبة رأس المال الممتلك الى الموجودات وعوائد الاسهم للمصرف فقد بلغ معامل الارتباط (-0.070) بمستوى المعنوية (0.805 = α) فقد كان مستوى المعنوية صغير جداً لا يمكن الاعتماد عليه لرفض فرضية العدم. ومن ثمّ فإن القرار عدم

رفض فرضية العدم أي عدم وجود علاقة بين نسبة رأس المال الممتلك الى الموجودات وعوائد الاسهم للمصرف ضمن حدود الدراسة.

ب- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين نسبة رأس المال الممتلك الى الودائع وعوائد الاسهم للمصرف.

يظهر في الجدول (4) وجود علاقة ارتباط عكسي ضعيف جداً ما بين نسبة رأس المال الممتلك الى الودائع وعوائد الاسهم للمصرف فقد بلغ معامل الارتباط (-0.141) بمستوى المعنوية ($\alpha = 0.615$) فقد كان مستوى المعنوية صغير جداً لا يمكن الاعتماد عليه لرفض فرضية العدم. ومن ثمّ إن قرار عدم رفض فرضية العدم أي عدم وجود علاقة بين نسبة رأس المال الممتلك الى الودائع وعوائد الاسهم للمصرف ضمن حدود الدراسة.

جدول رقم (4) مصفوفة معاملات الارتباط بين متغيرات البحث

عوائد الاسهم للمصرف	نسبة رأس المال الممتلك الى الموجودات	نسبة رأس المال الممتلك الى الودائع	متغيرات البحث	
			ارتباط Pearson	عوائد الاسهم للمصرف
1	0.070-	0.141-	Sig. (2-tailed)	
	0.805	0.615		

** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

ثانياً: اختبار الاثر للفرضيات

- الفرضية الثالثة: - لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمخاطر رأس المال في عوائد الاسهم للمصرف. وتتفرع من هذه الفرضية فرضيتان فرعية.

أ- لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لنسبة رأس المال الممتلك الى الموجودات في عوائد الاسهم للمصرف. يشاهد في الجدول (5) عدم وجود اي تأثير معنوي لنسبة راس المال الممتلك الى اجمالي الموجودات في عوائد الاسهم للمصرف. وإنّ معادلة الانحدار التقديرية كانت $Y=0.40-0.58X_1$ وهي تفسر 0.5% من طبيعة العلاقة بين X و Y أي ان 0.5% من التغيرات التي تطرأ على عوائد الاسهم للمصرف ناجمة عن التغير في نسبة راس المال الممتلك الموجودات، وقد بلغت قيمة F المحسوبة لأنموذج الانحدار البسيط (0.063) وهي اقل من قيمة F الجدولية البالغة (4.67) مما يدل على عدم معنوية نموذج الانحدار الخاص بهذه الفرضية، بمستوى المعنوية ل F هي ($\alpha=0.805$)، ومن ثمّ القرار قبول فرضية العدم وهي لا يوجد تأثير معنوي لنسبة راس المال الممتلك الى اجمالي الموجودات في عوائد الاسهم للمصرف.

ب- لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين نسبة رأس المال الممتلك الى الودائع وعوائد الاسهم للمصرف.

يبين الجدول (5) عدم وجود اي تأثير معنوي لنسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي الودائع في عوائد الاسهم للمصرف. وإن معادلة الانحدار التقديرية كانت $Y=0.043-0.20X_2$ وهي تفسر 2% من طبيعة العلاقة بين X و Y أي ان 2% من التغيرات التي تطرأ على عوائد الاسهم للمصرف ناجمة عن التغير في نسبة رأس المال الممتلك الى الودائع، وقد بلغت قيمة F المحسوبة لأنموذج الانحدار البسيط (0.265) وهي اقل من قيمة F الجدولية البالغة (4.67) مما يدل على عدم معنوية نموذج الانحدار الخاص بهذه الفرضية، بمستوى المعنوية ل F هي (0.615)، ومن ثمّ القرار قبول فرضية العدم وهي لا يوجد تأثير معنوي لنسبة رأس المال الممتلك لإجمالي الودائع في عوائد الاسهم للمصرف.

جدول رقم (5) نتائج علاقات التأثير لمخاطر رأس المال في عوائد الاسهم للمصرف

Sig F	قيمة F الجدولية	قيمة F المحسوبة	R ²	معادلة الانحدار	المتغيرات المستقلة	الفرضية الرئيسية الخامسة
0.805	4.67	0.063	0.005	$Y=0.40-0.58X_1$	نسبة رأس المال الممتلك لإجمالي الموجودات	
0.615	4.67	0.265	0.020	$Y=0.043-0.20X_2$	نسبة رأس المال الممتلك لإجمالي الودائع	

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

المحور الخامس الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات مخاطرة رأس المال

عن طريق تحليل المصارف التجارية عينة البحث لسنة 2005-2018 فقد جرى التوصل الى الاتي:

- أ- ان الارتفاع في مصادر الأموال للمصارف يؤدي الى الحفاظ وتحقيق الحماية للأموال المودعين أمّا انخفاض في مصادر الأموال للمصارف يعني الحاق الضرر في المودعين.
- ب- عن طريق تحليل مؤشر كفاية رأس المال الممتلك لإجمالي الموجودات إن أدنى متوسط نسبة قد جرى تحقيقها من قبل المصارف كان في عام 2008 اذ بلغت (37.58%) ويعود السبب في هذا الانخفاض الى الالتزام بمقررات لجنة بازل من قبل المصارف عينة البحث وكذلك قواعد السلطات الرقابية.
- ت- جعن طريق التحليل مؤشر كفاية رأس المال الممتلك الى اجمالي الودائع فقد تبين أنّ حدوث الارتفاع والانخفاض في رأس المال الممتلك لا يكون ذات تأثير كبير على المصارف إذا إنه بإمكان المصارف أن تلبي طلبات مودعيها.

ثانياً: استنتاجات عوائد الاسهم

- أ- يهدف اغلب المستثمرين في الاسهم الى تحقيق عائد رأسمالي بارتفاع اسعار الاسهم العادية المستثمرة لديهم لذا يعمل المستثمرون للبحث عن أفضل فرصة لبيع الاسهم العادية بأعلى سعر ممكن وبالتالي يهدف المستثمرين الجدد الى الاستثمار بالأسهم وشراءها بأقل سعر ممكن بينما يهدف بعض المستثمرين الى تحقيق عوائد الارادية بالاحتفاظ بالأسهم وانتظار توزيعات الارباح من قبل الشركة المصدرة لتلك الاسهم.

- ب- إنَّ متوسط عوائد المصارف التجارية (عينة البحث) اغلبها سالبة هذا يدلّ على أنّ هناك ضعف في سوق الاوراق المالية العراقية.
- ت- إنَّ انخفاض النشاط الاستثماري والاداء الاقتصادي للمصارف خلال الاعوام 2005-2018 ادى الى انخفاض عوائد الاسهم لدى المصارف عينة البحث.

ثانياً: التوصيات

1. ضرورة التنوع في مصادر التمويل وذلك في ضوء التطورات التكنولوجية المتسارعة في حركة سوق الاوراق المالية وهذه تكون ذات تأثير كبير حيث إنّ التنوع في الاستثمارات وادواته وهذا اغلب ما يجري اتباعه من قبل المصارف العالمية حيث يؤدي لخفض المخاطرة التي يتعرض لها المصرف سواء كانت مخاطرة رأس مالية
2. إنّ المصارف التجارية عينة البحث تكون ذات تأثير كبير على الصعيد المحلي لدولة الا أنّ هذا لا يمنعها من وضع الاجراءات الاحترازية التي تذهب في مواجهة المخاطرة التي يتعرض لها.
3. ينبغي على ادارة مصارف العراقية أنّ تطور السياسات واجراءات الاقراض التي تؤدي الى استقرار المصرف وتحمل المسؤولية اتجاه استراتيجيات مخاطر الائتمان ومتابعتها ومراقبتها ضمن معايير مستويات الكفاءة والفاعلية لتعظيم معدلات العوائد المعدل.
4. تطوير الإمكانيات الداخلية للمصارف العراقية بتجهيزه بأحدث أجهزة الحاسوب واستخدام الأنظمة الحديثة وخاصة بما يخص قسم إدارة المخاطر المصرفية.
5. من الضروري اعادة النظر في السياسات التي يجري اتباعها من قبل المصارف بالتعامل مع رأس المال الممتلك في طريقة توظيفه الصحيحة.
6. على إدارة المصارف معالجة عوائد الأسهم للمصارف بسبب انخفاضها في السنوات الأخيرة.

المصادر

المصادر العربية:

- 1- ال شبيب، دريد كامل، (مبادئ الادارة المالية واتخاذ القرار)، الطبعة الرابعة، مكتبة افاق غزة، فلسطين، 2006.
- 2- الراوي، خالد وهيب (ادارة المخاطر المالية)، دار الميسر للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان الاردن، 2009،
- 3- العامري، محمد ابراهيم، (الادارة المالية المتقدمة)، دار النشر للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، 2010،
- 4- هندي، منير ابراهيم، (الادارة المالية مدخل تحليل معاصر) المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2000.

الرسائل والاطاريح:

- 1- الغانمي، حسام علي حسين فياض، أثر إحتجاز الأرباح على عوائد الأسهم العادية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد، 2015.

2- الكروي، بلال نوري سعيد، نمط إدارة المخاطرة والسيولة والربحية وانعكاسها على قيمة المصرف دراسة لعينة من المصارف الاجنبية وامكانية تطبيقها في المصارف العراقية، أطروحة غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2015.

3- الميالي، حيدر ناصر، (تأثير حالة عدم التأكد في استراتيجيات اختيار المحفظة الاستثمارية)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2019.

المصادر الاجنبية:

- 1- Brigham,Eugene F. & Houston Joel F. (2009) “fundamentals of financial management 12th edition, South-western, Mason,USA.
- 2- Gitman , Lawrence J. Zutter , Chad J. Elali , Wajeeh , Al-Roubaie , Principles of Managerial Finance, Printed in China, Pearson Education, 12th ed , 2012.
- 3- Gitman, Lawrence, ,principles of mangrial finance , 9 edition,copright by lawrancej gitman U.S.A, 2009.
- 4- Nothrup,Iynnc (dynamics of profit- focused accounting) j.ros publishing ,inc.2004.
- 5- walker,joe&bos,ted (define internal problems with the rate of return concept) university of Alabama, press, 2005.